أثر النفط في التحولات الاقتصادية في الكويت ١٩٤٦– ١٩٧٣ دراسة تاريخية

م. م. زينب رشيد أحمد
جامعة زاخو – كلية التربية

أ. م. د. هاشم عبد الرزاق صالح
جامعة الموصل – كلية الآداب

الملخص

أصبح من الضروري الاهتمام بتدوين أثر النفط على الحياة العامة للإنسان، وفي كلّ مجالات الحياة، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث لتوضيح أثر النفط في التحولات الاقتصادية التي شهدتها دولة الكويت في المدة المحصورة بين عامي ١٩٤٦–١٩٧٣. إذ شهدت هذه المدة تطورات ملحوظة في الحياة الاقتصادية في الكويت. ممّا مكنها من إحداث نهضةٍ كبيرةٍ في واقعها وبمختلف المجالات؛ نتيجة تدفق العائدات النفطية في تلك المدة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الكويتي، النفط، الصناعة، التجارة، الزراعة.

The impact of oil on the economic transformations in Kuwait 1946-1973, a historical study

Hashim Abdul Razzaq Saleh
University of Mosul- College of Arts

Zainab Rashid Ahmed
University of Zakho- Faculty of Education

Abstract

It became necessary to pay attention to writing down the impact of oil on the general life of man, and in all areas of life, and from this point of view came this research to clarify the impact of oil on the economic transformations witnessed by the State of Kuwait in the period between 1946-1973. This period witnessed remarkable developments in the economic life of Kuwait. Which enabled it to bring about a great renaissance in its reality and in various fields; As a result of the flow of oil revenues in that period.

Keywords: Kuwaiti Economy, Oil, Industry, Commerce, Agriculture.

المقدمة:

يُعد موضوع التاريخ الاقتصادي بشكلٍ عامٍ من الموضوعات التي تتطلب المزيد من الاهتمام والبحث؛ لكونه عامل تأثيرٍ كبيرٍ في مجمل جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لأيّ بلدٍ، لذا تمّ اختيار موضوع "أثر النفط في التحولات الاقتصادية في الكويت ١٩٤٦-١٩٧٣ دراسة تاريخية "بهدف تسليط الضوء على ما أحدثه النفط من تطوراتٍ في مجمل الأنشطة الاقتصادية في دولة الكويت. إذ شهدت الكويت في هذه المدة العديد من التحولات الاقتصادية؛ نتيجة اكتشاف النفط وتصديره، ومن ثمّ استغلال العوائد النفطية في إنعاش وتطوير اقتصاد البلد. ويُمثل العام ١٩٤٦ بداية تصدير النفط في الكويت. أما العام ١٩٧٣ فهو العام الذي استعملت فيه الدول العربية النفط سلاحًا ضد الدول الغربية التي تعاطفت مع الكيان الصهيوني في حربه مع الدول العربية.

وجاءت الدراسة لبيان دور عوائد النفط في تحسين الأوضاع الاقتصادية لدولة الكويت والتي بدورها أسهمت في تأسيس العديد من الشركات والمؤسسات الصناعية، والتجارية، والزراعية بمراحلها المختلفة، وصدّرت بعض القوانين والقرارات الوزارية للقطّاعات الصناعية عام ١٩٦٥، والتجارية عام ١٩٦٩، والزراعية عام ١٩٥٢، وعام ١٩٦٤ لحلّ مشكلة المياه العذبة حينما اتفقت الحكومة الكويتية مع العراق لتوفير المياه العذبة عن طريق شط العرب لمدة ٩٩ عامًا، وشجعت الحكومة الكويتية مشاركة الشعب في تطوير الاقتصاد الوطني، ووضع حجر الأساس للكثير من الصناعات الوطنية، فضلاً عن إرسال العديد من البعثات العلمية خارج البلاد للاطلاع على ما وصلت إليه عددٌ من الدول المتقدمة صناعيًا وتجاريًا.

وفي ضوء ما تقدم تمّ تقسيم البحث على مقدمة وأربعة محاور رئيسة فضلاً عن الاستنتاجات. خصص المحور الأول لدراسة "تاريخ اكتشاف النفط واستغلاله في الكويت"، وبداية استثماره من لدن الشركات الأجنبية. في حين استعرض المحور الثاني "تطور القطاع الصناعي في الكويت١٩٤٦-١٩٧٣". أما بالنسبة إلى المحور الثالث فقد تصدى لدراسة " أثر ظهور النفط في تطور التجارة في الكويت"، وتناول المحور الرابع " أثر النفط في تطور الزراعة في الكويت".

أولاً: تاريخ اكتشاف النفط واستغلاله في الكويت:

يُعدّ النفط مصدرًا رئيسًا للطاقة في الكويت، ومادةً أوليةً وأساسيةً لاقتصادها، وبذلك عُدّت الكويت من بين الدول المهمة في إنتاج وتصدير النفط، وهي عضوٌ مؤسسٌ في منظمة الدول المصدرة للنفط، Organization of the Petroleum Export Countries، (أوبك OPEC)[١]، وتمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، لذا شهد نفط الكويت منذ اكتشافه تنافسًا قويًا بين شركات النفط العالمية آنذاك للحصول على امتيازات استخراجه وتسويقه[٢].

وفي عام ١٩٣٢ منحت حكومة الكويت امتياز نفط الكويت إلى الشركة الأمريكية المستقلة للنفط American Independent Oil Company على الرغم من معارضة شركة النفط الأنكلو- فارسية Anglo Persian Oil Company بمحاولات الميجر فرانك هولمز (١٨٧٤-١٩٤٧،مهندس تعدين وجيولوجي بريطاني يلقب بأبي النفط.) حينما منح امتياز نفط الكويت إلى شركاتٍ أمريكيةٍ، وفي ذلك أظهر البريطانيون معارضتهم مع حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ – ١٩٥٠) في وقتٍ كانت الحكومة الأمريكية تدرك نوايا البريطانيين، لذا بدأت المحاولات للوصول إلى حلّ وسطٍ من خلال محاولات السفير الأمريكي عند بريطانيا أندرو ميلون Andrew Mellon (١٩٣٢ – ١٩٣٣) في إيجاد الحل بين الحكومتين في ١٤ كانون الأول ١٩٣٣ بتأسيس شركة نفط الكويت المحدودة (K.O.C) Kuwait Oil Company limited عام ١٩٣٤[٣]، برأس مال قدره ٥٠,٠٠٠ جنيهٍ أسترليني مناصفةً بين الشركتين على أنْ تكون شركة نفط الكويت، ممثلةً عن الشركات في تنسيق أعمالها بمجال الإنتاج والتوزيع[٤]، وبالفعل فقد عقدت شركة نفط الكويت المحدودة اتفاقيةً مع الشيخ أحمد الجابر الصباح في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٤المنحها امتياز حقّ التنقيب واستغلال النفط الكويتي وعقدت الاتفاقية [٥]، في سريةٍ تامةٍ ومن دون الإعلان عنها [٦]، ويستمر العمل بموجب هذه الاتفاقية لمدة (٧٥) عامًا من تاريخ التوقيع عليها [٧] .

واستهلت شركة نفط الكويت عملياتها التنقيبية بعد التصديق على الاتفاقية عام ١٩٣٤، وبدأت بحفر أول بئرٍ في منطقة بحرة بشمال الكويت، غير أنَّها لم تعثر على أيّ آثارٍ لوجود النفط بالمنطقة[٨]، وفيما بعد بدأت بشائر اكتشاف أول حقلّ نفطيّ في الكويت بعد مسحٍ جيولوجي للمنطقة أجرته الشركة المذكورة في نيسان ١٩٣٨، بناءً على تقريرٍ فنيّ للخبير سيسل رودس Cecil Rhodes وبتوجيهٍ من السياسي برسي كوكس Percy Cox وفي ضوء هذا التقرير تحولت الأنظار إلى منطقة برقان، التي عُدَّت أكبر حوضٍ للنفط بالكويت ، إلا أنَّه نتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، توقفت عمليات التنقيب[٩]. وبعد انتهاء الحرب

استأنف التنقيب. وصُدّرت أول شحنةٍ من النفط الخام في ٣٠ حزيران ١٩٤٦، وقام حاكم الكويت آنذاك أحمد الجابر الصباح بافتتاح محطة التصدير إيذانًا بمباشرة عمليات النقل[١٠]، وبذلك انضمت الكويت إلى صفوف منتجي النفط الرئيسيين في العالم، بعد أنْ تحولت موارد الكويت الاقتصادية إلى إنتاج النفط والاستثمارات الكبيرة، وحمل الازدهار النفطي ثروات طائلة للعائلة الحاكمة ولزعماء القبائل فضلاً عن رجال الأعمال[١١]، وساهم ذلك التطور بظهور مفاهيم جديدة على امتيازات النفط، مثل: مبدأ المناصفة "اقتسام الأرباح"، وتأسيس الشركات الوطنية مثل: شركة البترول الوطنية الكويتية Company Kuwait National Petroleum (KNPC)[١٢] وتلا ذلك توقيع الحكومة الكويتية على العديد من الاتفاقيات النفطية مع عدّة شركاتٍ [١٣].

ومع بداية عقد الخمسينات من القرن المنصرم قفزت الكويت إلى صدارة الدول العربية في إنتاج النفط وتحديدًا في الفترة ١٩٥٣ – ١٩٦٥ وبذلك تمكنت من أنْ تحقّق العديد من أهدافها بزيادة عوائد إنتاج النفط[١٤]، بعد أنْ جاءت بالمرتبة الأولى من حيث عائدات الدخل النفطي من بين الدول العربية المنتجة للنفط آنذاك[١٥]، ولاسيما بعد أنْ توقفت شركة النفط الأنكلو– فارسية عن العمل بإيران ، وتوقف الإنتاج على إثر إصدار قانون تأميم النفط الإيراني في عهد حكومة مصدق، في ٥ آذار ١٩٥١ وبروز أزمةٍ سياسيةٍ داخليةٍ[١٦]، فنقلت الشركة نشاطها إلى الكويت وتمّ اكتشاف العديد من الحقول النفطية ، ممّا أنعكس على زيادة كمية عوائد النفط الأمر الذي أسهم في تحويل الكويت إلى منطقة جذبٍ للأيدي العاملة، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن ثمَ ظهور طبقةٍ برجوازيةٍ وتياراتٍ ثقافيةٍ مختلفةٍ، تمكنت من فرض سيطرتها على الإنشاءات الحديثة والخدمات العامة[١٧]، وبالأخص بعد تأسيس البنك الوطني الكويتي عام ١٩٥٢، وبعد أنْ أصبحت عائدات النفط تشكل أكثر من ٩٠٪ من دخل الكويت والذي قُسم على ثلاثة أقسام يصرف ثلث المداخيل شكليًا على حاجات الدولة، والثلث الآخر لتغطية نفقات الأسرة الحاكمة وجهاز الدولة، والثلث الباقي يودع في بنوك لندن في الحساب الجاري لحاكم الكويت[١٨].

وممّا لاشكّ فيه أنهُ في النصف الثاني من ستينات القرن العشرين ازدهر الاقتصاد الكويتي، ولاسيما بعد أنْ استخرجت شركة نفط الكويت (١٢٠) مليون طنٍ من النفط عام ١٩٦٨، وبهذا بلغت الواردات إلى خزينة الدولة نحو(٨٥٠) مليون دولارٍ أمريكيّ وشكّلت عائدات النفط ٩٥٪ منها ، بعد أنْ طبّقت مبدأ المناصفة في الأرباح[١٩].

جدول رقم (١) يبيّن تاريخ اكتشاف النفط واستغلاله في الكويت للمدة من ١٩٣٥-١٩٧٠[٢٠]

التاريخ	الحدث
١٩٣٥- ١٩٣٦	حفر أول بئرٍ في منطقة بحرة
١٩٣٨	إنشاء شركة نفط الكويت المحدودة من شركة النفط الانكلو-فارسية (شركة النفط البريطانية حاليًا) وشركة نفط الخليج (شركة شيفرون حاليًا)
شباط ١٩٣٨	اكتشاف النفط في حقل البرقان
١٩٤٦	إنشاء أول خط بحري لتحميل النفط
٣٠-٦-١٩٤٦	تصدير أول شحنة نفط خام
١٩٤٦- ١٩٤٩	إنشاء مرسى شحن النفط الجنوبي ومصفاة تكرير الأحمدي فضلاً عن محطة توليد القوى وتحلية المياه وبنية أساسية لمدينة الأحمدي
١٩٥١- ١٩٥٣	امتداد النشاط الاستكشافي في حقلي المقوع والأحمدي
١٩٥٥	اكتشاف النفط في حقل الروضتين في شمال الكويت
١٩٥٧	إنشاء شركة ناقلات النفط الكويتية
١٩٥٩	اكتشاف النفط في حقل المناقيش
حزيران ١٩٥٩	إنشاء مرسى شحن نفط الشمالي
٢٧- نيسان ١٩٦٠	افتتاح مستشفى الأحمدي
تشرين الاول ١٩٦٠	إنشاء شركة البترول الوطنية الكويتية
١ تموز ١٩٦٣	إنشاء الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود
٢٣ تموز-١٩٦٣	إنشاء شركة صناعة الكيمياويات البترولية
١٩٦٨	التوسع في ميناء الأحمدي لشحن النفط
شباط ١٩٦٩	فتح الأمير الشيخ صباح السالم الصباح مرافق الشحن بالجزيرة الاصطناعية
تشرين الاول ١٩٧٠	احتفال بتكرير البرميل رقم مليون المكرر في مصفاة شركة نفط الكويت

ثانيًا: تطور القطاع الصناعي في الكويت١٩٤٦-١٩٧٠

يُعدّ القطاع الصناعي في الكويت أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الإنتاج المحلي الإجمالي، إذ يساهم من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٩.٦٪ ويعمل فيه ربع القوى العاملة تقريبًا، وحرصت الكويت على تنويع الصناعات الموجودة لديها، على الرغم من ارتكاز الاقتصاد فيها على استخراج النفط بشكلٍ أساسٍ إذ تساهم صناعة النفط بنسبة ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت بوصفها أحد الصادرات الأساسية[٢١].

ومرّ القطاع الصناعي في الكويت بمرحلتين مهمتين الأولى السابقة لاكتشاف النفط،(الاقتصاد التقليدي) الذي يعتمد على الصناعات الأولية والحرفية البسيطة لسدّ حاجات

ومتطلبات المجتمع أنداك[٢٢]، منها: صناعة بناء السفن، وأدوات صيد الأسماك، والدباغة الجلدية، وبعض أنواع الغزل والنسيج وغيرها. أما المرحلة الثانية فدخلت الصناعة مرحلةً جديدةً بعد ظهور النفط واندثرت أغلب الصناعات القديمة [٢٣]، لذا يعدّ القطاع الصناعي من المرتكزات الأساسية لنهضة الكويت، فتحولت أعمال البحّار من صيد اللؤلؤ والملاحة إلى أعمال التجارة والمقاولات للبناء وإنشاء العمارات والمساكن، وصناعة الألبان والمياه الغازية، والمنتجات الحديدية مثل: الصهاريج والأنابيب بالأخص بعد ظهور النفط وتوفير الغاز الطبيعي وبدء تصنيع المواد البتروكيمياوية مثل: الأسمدة والأسبست. وتصنيع المواد الهيدروكاربونية[٢٤].

وسعت الحكومة الكويتية جاهدةً لتعزيز الصناعة. ففي عام ١٩٤٦ تأسست شركة الأسمدة الكويتية وبدأ انتاجها لحامض الكبريتيك عام ١٩٦٦ وسلفات النشادر والأمونيا وأيضًا اليوريا عام ١٩٦٧. وازداد الطلب على الأسمدة الكيميائية بالأخص(سماد اليوريا)؛ لكونه يُعدّ عنصرًا مهمًا في القطاع الزراعي، وقد تمكنت الكويت فيما بعد من تصدير الأسمدة النيتروجينية إلى أربع دولٍ من بين القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا[٢٥].

ويمكن القول إنَّ الصناعة أصبحت عنصرًا أساسيًا من عناصر التنمية الاقتصادية، وقد واصلت الحكومة الكويتية جهودها للتطوير الصناعي وتنمية الاقتصاد بعدّة طرقٍ منها: تقديم القروض اللازمة بفوائد زهيدة، وتوفير وسائل لتشجيع الصناعة للراغبين في تأسيس منشآتٍ جديدةٍ، والمساهمة في بناء المصانع وتزويدها بالأراضي ببدل إيجارٍ هامشيّ، والمساهمة برأس المال في العديد من الشركات الصناعية الوطنية، فضلاً عن تقديم إعفاءاتٍ في الاستيرادات الجمركية الصناعية إذ بلغت عام١٩٦٨(١٨) مليون دينارٍ كويتيّ[٢٦]. وشجعت الحكومة الكويتية على فتح أقسامٍ صناعيةٍ في الكليات التي خرجت ٣٨ طالبًا من فروع الصناعة المتنوعة، وكان عدد العاملين في القطاع ذاته٣٠,٠٠٠ عاملٍ منهم ٩٠٠٠ كويتيّ والآخرون من العرب والإيرانيين[٢٧].

وأصدرت الحكومة الكويتية في ٤-آذار من عام ١٩٦٥ قانون الصناعة؛ لينظّم القطاع الصناعي بشكلٍ فعليّ، ودراسة المشاريع الصناعية المثمرة[٢٨] فضلاً عن ذلك فقد اهتم الشيخ عبدالله السالم الصباح[٢٩] اهتمامًا واسعًا بمشاركة القطاع الخاص في النهضة الاقتصادية، بهدف تنويع مصادر الدخل القومي للكويت. وأهم ما قاله في ذلك المجال "**إنَّ أهم ما تسعى إليه الكويت دومًا هو تنوع مصادر الدخل القومي للبلاد حتى لا تعتمد على الثروة النفطية فقط ..إنَّ الاعتماد على النفس بعد الاعتماد على الله هو سبيلنا وغايتنا التي نرتجيها.**"[٣٠]، وأيضًا فتحت

الجزيرة الاصطناعية في ميناء الأحمدي عام ١٩٦٩، ووضع حجر الأساس للكثير من الصناعات الوطنية[٣١].

فضلاً عن ذلك احتلت الكويت مركز الصدارة في منطقة الخليج في صناعة البتروكيماويات من حيث بناء مصانع الأمونيا والأسمدة النيتروجينية؛ بسبب الاستفادة من الغاز الطبيعي وتنويع مصادر الدخل القومي لذا تأسست شركة صناعة الكيمياويات النفطية في ١٨تموز عام ١٩٦٣ والهدف من ذلك هو الإفادة من الموارد الطبيعية والإفادة أيضًا من الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط[٣٢]. وفي نهاية عام ١٩٧٢ بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الكويت (٢٧٥٧) مؤسسة، وبلغ عدد العاملين في المجال الصناعي (٢٢٧٠٠٠) عاملاً. ولتعزيز دور الخبرات الوطنية في الحقل الصناعي، استمرت الحكومة بإرسال البعثات إلى الدول الأجنبية؛ للاطلاع على التقدم الصناعي، واكتساب الخبرات والمهارات اللازمة[٣٣].

وكان لبنك الائتمان[٣٤] دورٌ كبيرٌ في ازدهار الصناعة، إذ ساهم البنك في إنشاء عدّة صناعاتٍ في الكويت[٣٥]. وقد بلغت الشركات والمنشآت الصناعية في الكويت عام ١٩٦٩(٣٩) منشأةً، ويمكن استعراض أهم تلك الشركات والمؤسسات الصناعية بالآتي:

١- شركة ناقلات النفط الكويتية.

٢- شركة الملاحة الكويتية.

٣- الشركة الكويتية الوطنية لصيد الأسماك.

٤- شركة مطاحن الدقيق.

٥- شركة الأسمدة الكيمياوية الكويتية.

٦- شركة الصناعات الوطنية.

٧-شركة صناعة الأنابيب المعدنية الكويتية.

٨- شركة الخطوط الجوية الكويتية.

٩- مصانع الملح والكلورين والصودا الكاوية[٣٦]:

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ ثمة عوامل ساهمت في ازدهار الصناعة في الكويت، أهمها:

١- الوقود: وهو العامل الأساس لقيام الصناعة، وهو متوافر في الدولة من حيث النفط ومستخرجاته.

٢- رؤوس الأموال: وهي متوفرة أيضًا إذ يقوم بنك الائتمان الكويتي بدورٍ كبيرٍ في المساهمة في إنشاء المشروعات الصناعية.

٣- الأيدي العاملة، معظمها وافدة من خارج الكويت بالأخص الأقطار العربية.

٤- المواد الخام: المواد الخام اللازمة يمكن استيرادها بسهولةٍ لبعض الصناعات. في المقابل كان ثمة معوقاتٍ أمام الصناعة الكويتية، منها: صغر حجم السوق المحلي، وعدم توفير المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات، ونقص الأيدي العاملة الوطنية، وارتفاع الأجور، وأيضًا فرض رسومٍ كمركيةٍ لحماية الصناعة المحلية[٣٧].

- **الغاز الطبيعي**[٣٨]:

تُعدّ صناعة الغاز الطبيعي إحدى الصناعات الأساسية في الكويت إذ تنتج كميات ضخمة من الغاز الطبيعي، فضلاً عن النفط الخام. ويستعمل الغاز الطبيعي في عدّة مجالاتٍ منها:

- إعادة الحقن في حقول النفط بهدف لحفاظ على الضغط.
- توليد الطاقة الكهربائية.
- إنتاج البتروكيماويات والأسمدة.

واستغلت حكومة الكويت الغاز الطبيعي الذي يستخرج من الزيت في آبار النفط[٣٩]، وكان إنتاج واستعمال الغاز الطبيعي عام ١٩٦٤ لا يتعدى نسبة ١٨٪[٤٠]، اما في العام١٩٦٧ فارتفعت نسبة هذا الاستغلال إلى ٢٧٪ وزادت عام ١٩٦٨ إلى ٣٦٪ ؛ بسبب التشغيل الحقيقي لمصانع الشعيبة وبالأخص مصانع الأسمدة الكيمياوية التي تعتمد على الغاز الطبيعي. إذ بلغت صادرات الغاز الطبيعي بعد مضاعفة إنتاجه عام ١٩٧٠ ١,٤٣٦,١٦٧ طنًا[٤١].

وكان أول مخططٍ رسمته الدولة لاستثمار الغاز الطبيعي وتشجيع التصنيع بصورةٍ فاعلةٍ هو إقامة المناطق الصناعية، وتمّ اختيار قرية الشعيبة لتأسيس أول منطقةٍ صناعيةٍ فيها، وقد أنيطت إدارة منطقة الشعيبة الصناعية بالهيأة العامة لمنطقة الشعيبة ثم عُدّل اسمها عام ١٩٧٠ إلى الإدارة العامة لمنطقة الشعيبة[٤٢].

ولغرض إفادة الحكومة الكويتية من النفط والغاز فقد اهتمت بالصناعات الكيمياوية التي كانت تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على الغاز الطبيعي. وشكّلت عام ١٩٦٣ هيأة الشعيبة الصناعية وتأسست شركة الأسمدة الكيمياوية الكويتية عام١٩٦٤ ضمّت شركة صناعة الكيمياويات النفطية وشركاء أجانب، إذ بدأت الإنتاج في عام ١٩٦٦، وتعدّ مصانعها من أكثر المصانع تقدمًا، مثل: مصنع النشادر، وحامض الكبريتيك، وسماد اليوريا، ومصنع سلفات النشادر[٤٣].

جدول رقم(٢)

إنتاج واستعمال الغاز الطبيعي في الكويت ١٩٦٩-١٩٧٣(٤٤)

المدة الزمنية	نسبة المستعمل إلى المنتج%	مجموع الغاز المستعمل	المستعمل في المرافق العامة للدولة	المستعمل في عمليات حقن الغاز	المستعمل في مرافق الشركات	مجموع الغاز المنتج
١٩٦٩	٣٥,٢	١٨٠,٩٨٧	٤٤,٨٦٨	٤٩,٣٥٢	٦٨,٧٦٧	٥١٣,٦٩٠
١٩٧٠	٣٣,٠	١٨٨,٠٤٨	٥٢,٧٠٧	٤٥,٣٤٣	٩٨,٩٩٩	٥٧٠,٣٧٦
١٩٧١	٣٥,٣	٢٧٧,٥٠٣	٦٣,٢٢٤	٦٩,٤٦٩	٩٤,٨١٠	٦٤٣,٧١٠
١٩٧٢	٣٨,١	٢٤٦,٨٤٦	٨٥,٧٤٢	٦٥,٩٠٤	٩٥,٢٠٠	٦٤٧,٨١٢
١٩٧٣	٤٥,٦	٢٦٥,١٠١	٨٥,٠٩٨	٧٩,٠٤٣	٠٠,٩٦٠	٥٨١,٠٦٧

فضلاً عن وجود عدّة مشاريع منها: أهلية وحكومية، كذلك نجد فيها مصانع مختلفة مثل: مصانع لتعبئة المشروبات الغازية، ومصانع الأثاث والزخرفة وتوجد العديد من البنوك(بنك) الكويت الوطني، البنك التجاري وبنك الخليج، وأيضًا دعت الحكومة الكويتية المواطنين للمشاركة والمساهمة في المشاريع الإنتاجية لزيادة الدخل القومي؛ ليحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد وصلت نسبة المشاركة في تلك المشاريع ٤٩٪ من رأس المال(٤٥).

ثالثًا: أثر ظهور النفط على تطور التجارة في الكويت:

تُعدّ مهنة التجارة من المهن الأساسية في الكويت. وقد شهدت هذه المهنة تطورًا ونجاحًا ملموسًا منذ نشأتها. ويرجع هذا النجاح إلى موقع الكويت الجغرافي المناسب على رأس الخليج العربي وميناؤها المميز، فضلاً عن قيام هيأة الكمارك الكويتية بخفض الرسوم الكمركية إلى ٤٪(٤٦) إلى جانب وجود فئةٍ ممتازةٍ من التجار المحترفين. بهذا الشكل نشأت التجارة وتطورت، وأصبحت مهنةً يتوارثها الكويتيون عن آبائهم(٤٧).

وكان سكان الكويت يتاجرون مع العراق، وإيران، وإمارات الخليج، وسواحل أفريقيا الشرقية، وموانئ الهند الغربية، وسيلان. فضلاً عن ذلك تحمل مراكبهم التمور من البصرة إلى الهند، وتعود محملةً بالمواد الغذائية، والأقمشة، والأخشاب التي صنعوا منها السفن، ونقلوا أنواعًا من الأخشاب من أفريقيا الشرقية واستعملوها لسقف البيوت، وبهذا أصبحت مدينة الكويت أكبر مرافئ الخليج، وتجذب مهنة التجارة إليها معظم الشبان الكويتيين حتى المتعلمين منهم وكانوا يفضلونها على المناصب الحكومية؛ لما تدرّه عليهم من أرباح طائلة، وتيسّر لهم عمليات الاستيراد والتصدير بناء علاقاتٍ خارجيةٍ مختلفة(٤٨).

وبعد ظهور النفط وتدهور تجارة اللؤلؤ، أخذ الواقع التجاري بعدًا آخر بعد أنْ أصبح النفط عماد الاقتصاد الكويتي إذ تستورد الكويت كل البضائع التي يحتاجها السكان في حياتهم

اليومية، وتصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة. وتصدير المواد أصبح أكبر من السابق وأكثر تنوعًا، وأيضًا دخلته مواد جديدة ومتنوعة[٤٩]. وثمة عوامل أدّت إلى ارتفاع نسبة الواردات في الكويت، أبرزها أنَّ نسبة ما ينفقه الفرد الكويتي هو الأعلى على مستوى العالم، وأيضًا انعدام الموارد الطبيعية باستثناء النفط وصغر حجم السوق نسبيًا، ووجود مجتمعٍ متمرسٍ وله خبرةٌ بالتجارة الخارجية وميلٌ إليها، وعدم وجود قيودٍ على عمليات الاستيراد، وانخفاض الرسوم الكمركية، واستثمار جزءٍ من العائدات النفطية في القطاع الخاص، فارتفعت الواردات من ٣٠مليون دينارٍ عام ١٩٤٥ إلى ١٠٢مليون دينارٍ عام ١٩٦٣[٥٠].

واتخذت الكويت بعض الخطوات المهمة لدعم قطاع التجارة وتنميته، إذ أعلن البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام١٩٦١ إجراء بعض التغييرات لصالح الميزان التجاري للدولة، فشهد عام ١٩٧١ ارتفاعًا ملحوظًا بميزان الصادرات الكويتية غير النفطية، إذ بلغ ٢٨,٨ مليون دينارٍ وهذا يرجع إلى زيادة الصادرات من الأسمدة إلى الدول العربية ، ووضعت حكومة الكويت عددًا من التشريعات في حقل التجارة ، منها: زيادة الرسوم الكمركية على السلع المستوردة[٥١]، إذ يعتمد اقتصاد الكويت اعتمادًا كليًا على الاستيراد في سدّ معظم احتياجاته، وهذا بحدّ ذاته يشكّل خطرًا على الاقتصاد الكويتي؛ بسبب التقلبات في الأسعار الخارجية وتأثيراتها المباشرة على الاقتصاد المحلي، ممّا يؤدي إلى تزايد تكاليف الإنتاج. والمستفيد الوحيد هم طبقة كبار التجار والوكلاء[٥٢].

حرصت الحكومة الكويتية بالسياسة الاقتصادية الجديدة على تنويع مصادر الدخل؛ لتطوير واقعها الاقتصادي الذي لابدّ أنْ ينعكس على حركة الاستيراد والتصدير لمصلحة الميزان التجاري الكويتي، للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية والصناعية وتصدير المواد الاخرى، وفي مقدمتها البتروكيماويات[٥٣]. وعلى الرغم من اعتماد الكويت في اقتصادها وتجارتها الخارجية اعتمادًا كبيرًا على النفط. إلا أنّه أصبحت الصادرات تشكل عنصرًا مهمًا من عناصر الميزان التجاري والذي يعدّ من الركائز المهمة في اقتصاد كلّ دولةٍ[٥٤].

جدول رقم (٤) حجم الصادرات والواردات للمدة ١٩٥٥-١٩٧١

عام	صادرات	واردات
١٩٥٥	٥,٧٣٨	٣٢,٨٥٨مليون دينار
١٩٦٠	٨,٢٩١	٨٦,٣٩٤مليون دينار
١٩٧٠	٢٦,٣٨٥	٢٢٣,٢٦٧مليون دينار
١٩٧١	٣٤,٣٨٣	٢٣٢,٣٠٧مليون دينار

فضلاً عن ذلك هناك جانبٌ أخر يتعلق بواردات الدولة التي شهدت ازديادًا بعد زيادة إنتاج النفط وتصديره وبشكلٍ خاصٍ في عام ١٩٥١، إذ لم يكن في الكويت سوى بنكٍ واحدٍ مختصّ في أعمال التجارة إلا أنّه بعد ظهور النفط وزيادة عوائده ازداد إنشاء البنوك التجارية، ومنها: البنك الوطني الكويتي عام ١٩٥٢، والبنك التجاري الكويتي، وبنك الخليج، والبنك البريطاني الشرق الأوسط، وأنشأت الحكومة الكويتية بنك الائتمان الذي تولى تمويل السلف اللازمة للقطاعين الصناعي والزراعي مقابل فوائد بسيطة. وأخذت الحكومة الكويتية تهتم بتدريب كوادر متخصصة بالأعمال المصرفية والبنوك بإرسالهم في بعثاتٍ تدريبيةٍ خارج البلد[٥٥] .

وتستورد الكويت الخضراوات والفواكه من العراق، ولبنان، والأردن، والأرز من سيام، والهند. والمعلبات بأنواعها من أمريكا، وهولندا، وأستراليا. والبن من البرازيل. والدقيق من كندا، واستراليا، واللحوم من الأرجنتين فضلاً عن المنسوجات، والسيارات، والأدوات الكهربائية. وقد بلغت قيمة الواردات إلى الكويت عام ١٩٥٨(٦١٨,٨١٥,٨٧٩) روبية، أي: ما يقارب ٤٦ مليون جنيهٍ إسترليني، وهذا الرقم يقترب من نصف دخل الكويت من النفط في ذلك العام[٥٦]. وقد أصدرت الحكومة الكويتية بعض القرارات الوزارية لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، منها: قرار في (١٩٦٩/٤/٢٠) يمنع تصدير البصل، والبطاطا؛ لأنَّ الكميات الموجودة منها لا تفيض عن الحاجات المحلية. وعاد مجلس التخطيط إلى الاعتماد على مشروعٍ يتضمن خطةً خمسيةً للتنمية للسنوات ١٩٦٦-١٩٧١. أعيد النظر فيها عام ١٩٧٢ [٥٧]. وكان في مقدمة أهداف هذا المشروع السير بحسب خطةٍ منهجيةٍ مبرمجةٍ تنعكس على مجمل جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسكانية، وتطوير الطاقات البشرية[٥٨]. ويمكن القول إنَّ أهم ما يميّز السياسة الاقتصادية الحكومية بشكلٍ عامٍ، والسياسة التجارية بشكلٍ خاصٍ، أنّها تتمتع بحريّةٍ واسعةٍ وبمرونةٍ كبيرةٍ، فهي تنتهج مبدأ حرية التجارة في معظم قوانينها وقراراتها [٥٩].

رابعًا: أثر النفط على تطور الزراعة في الكويت

كان سكان الكويت يزاولون نشاطًا زراعيًا محدودًا للغاية في مزارع صغيرة في الشعيبة، وفحيحيل، وأبو حليفة، والمنقف، والفنطاس، وحولي، وضواحي الكويت، وبعض أجزاءٍ من جزيرة فيلكا، معتمدين على الطرق الزراعية البدائية. وكان العامل الأساس الذي ساعد على استمرار هذا النشاط هو توافر المياه ووجودها في أعماقٍ قليلةٍ نسبيًا من السطح في بعض المناطق. إلا أنَّ بعد ظهور النفط استعمل المزارعون المضخات الآلية البخارية في رفع مياه الآبار لسقي المزارع الكبيرة كما هو الحال في منطقة الجهراء[٦٠].

وكانت الأراضي الصالحة للزارعة في الكويت لا تتجاوز ١٪ من المساحة الكلية ، ويعود هذا إلى قلة الموارد المائية التي تحتاجها الأراضي الزراعية في حال استغلالها وكذلك شحّة الأمطار التي تسقط في المنطقة. إذ شهدت الأعوام من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ انخفاض كمية الأمطار الساقطة. إذ لم تتجاوز (٢٣٦ ملليمتر) ، لذا اعتمد أهل الكويت قديمًا على استيراد الماء من المناطق القريبة، مثل: شط العرب[٦١].

وبعد زيادة عائدات البلاد من النفط أنشأت الحكومة أول محطةٍ لتقطير المياه في منطقة الشويخ عام ١٩٥٢، وهو مشروع (إسالة مياه شط العرب) بطاقة إنتاجية قدرها مليون جالونٍ يوميًا. وقد كلفت الحكومة الكويتية خبيرًا إنكليزيًا اسمه (ألكسندر حبيب) لبحث تفاصيل هذا المشروع الذى يتلخص في أنْ تقام محطة لسحب الماء من شط العرب بجوار البصرة لتوفير مياه الشرب والتوسع في الزراعة. ويعدّ المشروع من المشاريع المهمة التي لها علاقة مباشرة بحياة الناس ونشاطهم الزراعي[٦٢]، إلا انَّ المشروع لم ينجح؛ بسبب ظهور عقباتٍ سياسيةٍ سرعان ما عطّلت تنفيذ هذا المشروع[٦٣].

وفي عام ١٩٥٣ أُنشئ في الكويت أكبر مصنعٍ في العالم لتقطير مياه البحر، وأيضًا تمّ تأسيس محطة التجارب الزراعية على مساحة قدرها ٢٤ دونمًا ، ولغرض تطوير هذا القطاع الزراعي أقيمت عام ١٩٥٥ أول وحدةٍ تجريبيةٍ للزراعة من دون تربة[٦٤] .

وقد شهدت الكويت زيادةً في الطلب على المياه العذبة للأغراض المنزلية، والصناعية، والزراعية؛ بسبب زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة ، إذ وصل الاستهلاك اليومي إلى ٨,٣ مليون جالون. لذا تمّ توقيع اتفاقيةٍ بين العراق والكويت عام ١٩٤٦، تحصل الأخيرة بها على المياه العذبة عن طريق الأنابيب تمتد من شط العرب إلى الكويت، ولمدة ٩٩ عامًا، أما عام ١٩٧٠ فوصل الاستهلاك اليومي للمياه ٢٢,٣ مليون جالونٍ[٦٥].

وكان للعوامل الطبيعية والطوبوغرافية للكويت مثل: ندرة سقوط الأمطار، وطبيعة أراضيها الرملية الصحراوية، وندرة المياه الجوفية وارتفاع نسبة الملوحة، فضلاً عن قلة الأيدي العاملة الأثر الكبير في عدم مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الكويتي بشكلٍ كبيرٍ[٦٦].

وبسبب التحديات التي واجهت القطاع الزراعي خصصت الحكومة الكويتية مطلع السبعينات جزءًا من عائدات النفط لتنفيذ برامج استثمارية مستمرة بتفعيل الخطط التنموية والعمل على استعمال المكننة الحديثة ، واستقطاب الأيدي العاملة الفنية في الزراعة وتطبيق بعض النماذج الزراعية الحديثة. وأنشأت إدارةً خاصةً للزراعة في وزارة الأشغال العامة واهتمت بزراعة الحدائق العامة، وكانت تلك المزارع والحدائق تروى بالمياه الصلبي أي: مياهٍ مشوبةٍ بالأملاح[٦٧].

وشهدت الكويت اتساع المساحات المزروعة. إذ ازدادت من ٤١٢٨ دونمًا عام ١٩٦٩-١٩٧٠ إلى ٨٢٦٨ دونمًا في عام ١٩٧١-١٩٧٢. وفي عام ١٩٧٠ قامت الشركة الفرنسية (SCET COOP) بمسح بعض الأراضي في الكويت ما يقارب ٢٦٠,٠٠٠ هكتارٍ، وحددت تقارير هذه الشركة مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الكويت بنحو ١٧,٠٠٠ هكتارٍ في العبدلي وهذه المساحة كافية لتوفير حاجات الكويت من خضرواتٍ وفواكه ومحاصيل زراعية. وتوافقت هذه التقديرات مع تقرير شركةٍ أجنبيةٍ زراعيةٍ أخرى تسمّى(C.BUCHGAMY PATTEN) التي أكدت أنَّ الكويت لا تحتاج إلى أكثر من ١٢٠٠٠ هكتارٍ من الأراضي الزراعية[٦٨] .

وفي عام ١٩٧٣ تأسست لجنةً عليا للشؤون الزراعية للاهتمام بشؤون التنمية الزراعية بقطاعاتها الثلاثة: النباتية ، الحيوانية ،والسمكية وتقديم المساعدات ورسم السياسة الزراعية؛ لدعم وتنويع مصادر الدخل القومي في البلاد [٦٩] .

وعلى إثر حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ بين العرب والكيان الصهيوني [٧٠]، تمكنت دول الخليج وعلى رأسها الكويت والمملكة العربية السعودية من توظيف سلاح النفط بشكلٍ جيدٍ، إذ قامت بقطع النفط عن الغرب وأمريكا، مما كان له دورٌ كبيرٌ في تراجع دول الغرب في دعم ومساندة الكيان الصهيوني[٧١]. وعلى إثر الاستعمال المؤثر لهذا السلاح (ارتفع سعر برميل النفط من دولارين تقريبًا قبل بدء المعركة إلى ما يقارب ١٨ دولارٍ في غضون شهرين، وقفزت أرباح الدول العربية -برغم خفض الإنتاج- بنسبة ٣٣٣٪)[٧٢].

ويُعدّ عام 1973 بمثابة نقطة تحولٍ تاريخيةٍ في أسواق النفط بالأخص فيما يتعلق بالدول المنتجة فقد صاحب ارتفاع أسعار النفط ارتفاعًا في حجم الإنتاج، والعائدات النفطية، وفوائض مالية كبيرة [٧٣]. وقد تركت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وما أعقبها من أزمةٍ للطاقة العالمية ١٩٧٣-١٩٧٤ آثارها السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية بعيدة المدى ، وقد قامت دول الأوبك بدورٍ فاعلٍ ومؤثرٍ على الاقتصاد العالمي بتقليص الإنتاج وزيادة الأسعار[٧٤].

ويمكن القول: إنَّ حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان لها انعكاسٌ واضحٌ على بنية الاقتصاد الكويتي. فقد كان للعوائد النفطية دورٌ مهمٌ في ازدياد مقدرة الحكومة الكويتية على تقوية اقتصادها، وزيادة قدرتها على التحكم في مقدرات الأمور على الصعيد الداخلي، وزيادة الإنفاق العام، وازدادت أيضًا الشركات المساهمة العاملة الجديدة، بالذات في النصف الثاني من عقد السبعينات والتي ساهمت الحكومة في تأسيس العديد منها[٧٥].

ولأنّ الكويت كانت تملك ٦٠٪ من حصة شركة بريتيش بتروليوم العاملة في الكويت عام ١٩٧٤، فقد قامت ثلاث عشرة دولة صناعية ومصدرة للنفط في واشنطن بمطالبة الكويت التعاون لحلّ أزمة الطاقة(٧٦). وأيضًا من النتائج المهمة لحرب أكتوبر على الاقتصاد الكويتي هي: إقدام مجلس الأمة الكويتي عام ١٩٧٥على تأميم الثروات النفطية للكويت. ويُعدّ هذا من الإنجازات المهمة التي حققها مجلس الأمة الكويتي في مسيرته التاريخية والسياسية. لما أحدثه من قفزةٍ تنمويةٍ اقتصاديةٍ شهدتها الكويت في مرافق الحياة الاقتصادية كافةً (٧٧).

الخاتمة

- انمازت الكويت، عبر مراحلها التاريخية المختلفة وحتى ظهور النفط فيها، بتنوع مصادرها الاقتصادية. واختلاف سبل المعيشة فيها فالغوص بحثًا عن اللؤلؤ، والزراعة، والتجارة، وصيد الأسماك، وصناعة السفن، فضلاً عن تربية الماشية. كانت تمثل الأنشطة الاقتصادية التقليدية السائدة فيها.
- بعد اكتشاف النفط في الكويت عام ١٩٣٨واستغلاله حدثت تغيرات جذرية واضحة على البنية الاقتصادية، والطبيعية، والإنتاجية، والاستهلاكية السائدة قبل عصره. وفجأةً تغيرت الظروف ونشأ وضعٌ اقتصاديٌّ جديدٌ أدى إلى توفر العمل والمال ونتج عنه تغييرٌ في الفعاليات الاقتصادية السابقة.
- في ٣٠ حزيران ١٩٤٦ صَدرت الكويت للعالم أول شحنةٍ من النفط. لتصل في منتصف القرن الماضي إلى صدارة الدول العربية المنتجة للنفط. ممّا مكنها من تحقيق العديد من أهدافها التنموية، مستفيدةً من العائدات المالية الكبيرة للنفط.
- أنعكس تأثير المردود المالي الضخم لعائدات النفط على قطاعاتٍ اقتصاديةٍ كثيرةٍ في الكويت. منها: القطاع الصناعي الذي شهد تطورًا ملحوظًا في الصناعات البتروكيمياوية، والإنشائية، وإنتاج الأسمدة. فضلاً عن الصناعات المتعلقة بالنفط والغاز.
- عمل النفط على تحويل المجتمع الكويتي من مجتمعٍ يعتمد على الاقتصاد التقليدي (الرعي، وصيد الأسماك، وتجارة اللؤلؤ)، إلى مجتمعٍ متمرسٍ في التجارة الخارجية. وأصبح الاقتصاد الكويتي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط ومن ثم التجارة. وقد شهد قطاع التجارة في الكويت تحولات مهمة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. ابتدأ بارتفاعٍ ملحوظٍ في نسبة الواردات، نتيجة الوفرة المالية التي أوجدها النفط، وارتفاع دخل الفرد الكويتي، فضلاً عن الدعم

والتسهيلات التي قدمتها الحكومة للقطاع التجاري. ممّا انعكس على الميزان التجاري الذي ارتفعت صادراته النفطية وبعض السلع الأخرى مثل: الأسمدة والبتروكيمياويات منذ سبعينات القرن الماضي.

- كانت الزراعة في الكويت قبل اكتشاف النفط محدودة الإنتاج وتعاني من مشاكل كثيرة. لكن بعد النصف الثاني من القرن العشرين بدأ القطاع الزراعي يشهد تطورات ملموسة أسهمت في تطوير الواقع الزراعي بقطاعاته الثلاثة: النباتية. والحيوانية. والسمكية.
- يمكن القول: إنَّ الكويت مرّت في النصف الثاني من القرن العشرين بنهضةٍ عمرانيةٍ، واجتماعيةٍ، واقتصاديةٍ كبيرةٍ. نتيجة توظيف العائدات النفطية في قطاعاتٍ مختلفةٍ، وبشكلٍ خاصٍ القطاع الاقتصادي الذي شهد نموًا متسارعًا مع بداية الخمسينات، وبلغ أوجه في سبعينات القرن الماضي نتيجة الطفرة الكبيرة لأسعار النفط على إثر استعماله كسلاحٍ ضد عددٍ من الدول الغربية في الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة.

الهوامش

References

(١) للاطلاع على تفاصيل دور الكويت في منظمة أوبك والمراسلات الخاصة بتصدير النفط الكويتي ينظر الوثائق الخاصة بذلك في، وزارة النفط، كتاب الذكرى الخمسون لاستقلال دولة الكويت، (الكويت، ٢٠١١)، ص ٩٧-١١٧.

(٢) سيروب أستيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، منشورات مجلة النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ١٣؛ هاشم علي المندي، "من ذاكرة التاريخ الأوبك مسيرة الأربعين عاماً" في، سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، العدد (١٦). مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت، ٢٠٠٠)، ص ٥٥؛

Wagner, Heather Lehr. (2009). The Organization of the Petroleum Exporting Countries. InfoBase Publishing. United States of America. p. 22–36.

(٣) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما ١٩١٤-١٩٤٥، مج٣، دار الفكر العربي، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٤٤٤-٤٤٥.

(٤) صلاح عقاد، البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الفنية الحديثة، (د. م، ١٩٧٣)، ص٢٢.

(٥) وثائق نفطية، وزارة النفط، إدارة الاعلام البترولي والعلاقات العامة، (الكويت، د. ت)، ص ١-١٣.

(٦) عبدالعزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، ط٢، دار القرطاس، (الكويت، ١٩٩٤)، ص٧٣؛ قاسم، مج٣، مصدر سابق، ص٤٤٥.

(٧) وثائق نفطية وزارة النفط، نصوص اتفاقية استثمار البترول بين شيخ الكويت وشركة نفط الكويت المحدودة المعقودة في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤، المادة الأولى.

(٨) هـ. ر. ب ديكسون، الكويت وجاراتها، ج٢، ق٣. ط٢، صحاري للطباعة والنشر، (د. م، ١٩٩٠)، ص ٤٥.

(٩) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، ط٣، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ١٩٩٥) ص ٥١٧.

(١٠) هـ . ر. ب ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١، ق١، ط٢، صحاري للطباعة والنشر، (د. م، ١٩٩٠) ص،٢٥٧-٢٥٩.

(١١) صلاح عقاد، معالم التغير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، (د. م، ١٩٧٢)، ص١٢٠-١٢١؛ قاسم، مج٣، مصدر سابق، ص٤٦٢.

(١٢) محمد عبدالعزيز عجمية، "تطور العلاقات بين الحكومات العربية المنتجة للنفط وشركات النفط ١٩٢٠-١٩٧٠" في، محمد خلف الله أحمد وأخرون، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، ع (٤)، دار النافع للطباعة والنشر، (القاهرة،١٩٧٣)، ص١٦٧-١٦٩.

(١٣) وثائق نفطية،٢٠١١، مصدر سابق، ص ٧-١٢٨.

(١٤) جمال حمدان، بترول العرب دراسة في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة، (القاهرة،١٩٦٤)، ص٤٥-٤٦.

(١٥) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة، أدهم وهيب مطر، الناتا للدراسات والنشر والتوزيع، (دمشق، ٢٠١١)، ص٣٢٥؛ عقاد، مصدر سابق، ص ٢٢.

(١٦) ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١- ١٩٥١، دار دجلة، (عمان،٢٠١٠)، ص ٢٢-٢٣٥؛

Zabih, Sepehr (2020) The Mossadegh Era،Roots of the Iranian Revolution Lake View Press (1982). Jon Armajani, Shia Islam and Politics،Iran. Iraq. and Lebanon. The Rowman Littefied Publishing Group. London, 36– 44.

(١٧) محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، (الإسكندرية، د.ت)، ص٦٩٢.

(١٨) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية لإمارات الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال (١٩٤٥-١٩٧١)، مج٤، دار الفكر العربي، (القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(١٩) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، (د. م، د. ت)، ص ٢٢٩.

(٢٠) الجدول من عمل الباحثان.

(٢١) برنامج نبض لتعزيز الثروة الوطنية، برعاية شركة نفط الكويت، على شبكة المعلومات الدولية على الموقع www.Nabdh.org

(٢٢) قدري قلعجي، النظام السياسي الاقتصادي في دولة الكويت، دار الكاتب العربي، (د. م، ١٩٧٥)، ص١٧٨-١٧٩.

(٢٣) عادل محمد عبدالغني، الاقتصاد الكويتي القديم، ط٢، د. ن، (الكويت، ١٩٨٧)، ص٩٧.

(٢٤) علي صالح عمير، أنشطة نفطية نشرة نصف سنوية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع،www.kpc.com.

(٢٥) شارل عيساوي، ومحمد يغانة، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط، ت، حسن أحمد السلمان، منشورات مكتبة المثنى، (بغداد، ١٩٦٦)، ص١٦٨؛ قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي، مصدر سابق، ص١٨٣-١٨٥.

(٢٦) عزيز محمد حبيب، العالم العربي من الخليج إلى المحيط (الكويت)، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٧١)، ص ٥٦-٥٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٥٦.

(٢٨) قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي، مصدر سابق، ص١٨٠.

(٢٩) الشيخ عبد الله السالم المبارك الصباح أمير الكويت الحادي عشر. وهو الابن الأكبر لحاكم الكويت التاسع الشيخ سالم المبارك الصباح .تولى الحكم بعد وفاة ابن عمه الشيخ أحمد الجابر الصباح وتسلم مقاليد الحكم رسميًا بتاريخ ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٥٠، وحصلت الكويت على استقلالها بعهده. توفي في ٢٤ نوفمبر

١٩٦٥. للتفاصيل ينظر، نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح. المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الكويت، منشورات ذات السلاسل (الكويت، د.ت).

(٣٠) نقلا عن المجلة الوطنية، تصدر شهرياً عن شركة البترول الوطنية، مج٣٢، ع (٣٩٩-٤٠٠)، شباط – آذار ٢٠١١، شركة النظائر(الكويت،٢٠١١)، ص١٩؛ على مجيد حمدي الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، شعبة الدراسات الاقتصادية (٧٣)، مكتبة الوطنية (بغداد،١٩٨٤)، ص٧٩.

(٣١) مجلة الوطنية، مصدر سابق، مج ٣٢، ع (٣٩٩-٤٠٠)، ص٢٣.

(٣٢) وزارة النفط، نفط الكويت حقائق وأرقام، مطابع دار القبس، (الكويت، ١٩٨٣)، ص١٥٨.

(٣٣) قلعجى، مصدر سابق، ص١٩١-١٩٣.

(٤) صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بتأسيس بنك الائتمان الكويتي ليقوم بتيسير الائتمان العقاري، والصناعي، والزراعي للمواطنين فضلاً عن إقراض موظفي الدولة بضمان رواتبهم أو مكافآتهم. وفي سنة ١٩٦٥ صدر القانون رقم ٣٠ بإنشاء بنك التسليف والإدخار ليحلّ محلّ بنك الائتمان مع إدخال بعض التعديلات على أهدافه وأعماله. ينظر، الصفحة الرسمية لبنك الائتمان الكويتي، على الرابط، www.kcp.gov.kw

(٣٥) المجلة الوطنية، مصدر سابق، مج٣٢، ع (٣٩٩-٤٠٠)، مصدر سابق، ص١٩.

(٣٦) حبيب، مصدر سابق، ص٦٤.

(٣٧) للتفاصيل ينظر: مصطفى، عبد المجيد وعثمان فيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مكتبة نهضة مصر، (القاهرة، د. ت)، ص٢٤١-٢٤٢ .

(٣٨) الغاز الطبيعي هو أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الكلفة قليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة. وهو مادّة هيدروكربونية غازية تحوي عدّة أنواع من الغازات، أهمّها وأكثرها الميثان. يعد من المواد الكيماوية الخام، ويدخل الغاز الطبيعي أيضًا في صناعة المواد البتروكيميائية. للتفاصيل ينظر، عبد الستار محمد العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،١٩٨٥.

(٣٩) إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ١٠٨-١٠٩

(٤٠) حسن على ابراهيم، الكويت دراسة سياسية، ط٣، مؤسسة دار العلوم، (الكويت،١٩٨٠)، ص١١٥ .

(٤١) محمد علي عمر الفرا، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت (دراسة جغرافية تحليلية)، مطابع مقهوي، (الكويت،١٩٧٣)، ص١٤١-١٤٢.

(٤٢) السماك وأخرون، أرصفة الكويت، مصدر سابق، ص ٢١٨-٢٢٠.

(٤٣) ينظر: عبدالوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، منشورات وزارة الأعلام، سلسلة دراسات (١٢٨) (د. م، ١٩٧٧)، ص٨٧؛ نفط الكويت حقائق وأرقام، مصدر سابق، ص ١٥٨.

(٤٤) طارق شكر محمود، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، دار الحرية للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٧٩)، ص٣٢٧-٣٢٨.

(٤٥) عبده، دولة الكويت الحديثة،مصدر سابق،ص١٢٢-١٢٣.

(٤٦) تعد الجمارك من أقدم المؤسسات في تاريخ الكويت ويعود تاريخ وجودها إلى عهد الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥).وصلت رسومها الى٤٪، اما في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح(١٩٢١-١٩٥٠) فقد بلغت ٦٪،وفي عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح وصلت الرسوم الكمركية الى ٤٪، ينظر: إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، ١٩٦٢)،ص١٣٥-١٣٨.

(٤٧) حبيب،العالم العربي من الخليج إلى المحيط،مصدر سابق، ص٨٠.

(٤٨) عبد المجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، (القاهرة، د. ت)، ص٢٤٣ .

(٤٩) عبدالمالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي- فلسطين- الخليج العربي) دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت، ١٩٨٣)، ص١٠٢.

(٥٠) قلعجى، النظام السياسي والاقتصادي، مصدر سابق، ص١٧٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٥٢) عبد الله فهد النفيسي، الكويت الرأي الآخر، مكتبة آفاق، (الكويت، ٢٠١٢)، ص٥٨.

(٥٣) قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي، مصدر سابق، ص١٧٧-١٧٨.

(٥٤) مصطفى وفيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مصدر سابق، ص٢٤٤ .

(٥٥) للتفاصيل ينظر: التميمي،الاستيطان الأجنبي، مصدر سابق، ص١٠٣-١٠٥ .

(٥٦) قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي، مصدر سابق، ص١٧٧.

(٥٧) ابراهيم، الكويت، مصدر سابق، ص١٣١-١٣٢؛ صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩)، ص٢٤٧-٢٤٩ .

(٥٨) د. ر. فوبليكوف وآخرون مجموعة، تاريخ الأقطار العربية المعاصر١٩١٧-١٩٧٠، دار التقدم، (موسكو،١٩٧٥)، ص٦٠٨-٦١٠ .

(٥٩) غانم سلطان، جوانب من شخصية الكويت دراسة في الموقع والأهمية الاقتصادية والدور السياسي، مؤسسة علي الصباح للنشر والتوزيع، (الكويت،١٩٩٠)، ص٧٣-٧٦ .

(٦٠) الفرا، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، مصدر سابق، ص٣٠٣.

(٦١) محمود، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط، مصدر سابق، ص٣١٧-٣١٩.

(٦٢) مصطفى وفيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مصدر سابق، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٦٣) قاسم، تاريخ الخليج العربي، مج ٤، مصدر سابق، ص٤٣-٤٤.

(٦٤) الفرا، مصدر سابق، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٦٥) مصطفى وفيظ الله، دراسات عن الكويت، ص٢٣٤-٢٣٧؛ الفرا، مصدر سابق، ص ٣٠٨.

(٦٦) الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية، مصدر سابق، ص٨٢؛ مصطفى وفيظ الله، دراسات عن الكويت، مصدر سابق، ص٢٣١-٢٣٢. ص ٤٩-٥٠.

(٦٧) الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية، مصدر سابق، ص٤٩- ٥٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣١٧-٣١٩.

(٦٩) قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي، مصدر سابق، ص ١٧٢- ١٧٣؛ مصطفى وفيظ الله، دراسات عن الكويت، مصدر سابق، ص٣٣-٢٣٤.

(٧٠) ينظر تفاصيل الحرب في، محمد حسنين هيكل، الطريق الى رمضان، ترجمة دار النهر للنش، (بيروت،١٩٧٥).

(٧١) ينظر، ابراهيم شحاته، حضر تصدير النفط العربي (دراسة قانونية وسياسية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت،١٩٧٥)، ص٢٤؛ ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٦)، (بيروت، ٢٠٠٦)، ٣٧١-٣٧٣.

(٧٢) حسين عبد الله، مستقبل النقط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ٢٠٠٦)، ص ٢٢٩-٢٣٢.

(٧٣) قاسم، مج٥ المصدر السابق، ص٤٠.

(٧٤) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،٢٠١١)، ص١٣٨-١٣٩؛ جمال زكريا قاسم، مج٥، المصدر السابق، ص١١-١٢.

(٧٥) غانم النجار،نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت، في المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي- منتدى التنمية –اللقاء السنوي الواحد الثلاثون ٢/١١ ، ص ٢٤-٢٥) الجماعة العربية للديمقراطية على الموقع، www.arabsfordemocracy.org .

(٧٦) العجمي، أمن الخليج العربي، المصدر السابق، ص٣٧٧-٣٧٨.

(٧٧) سامي ناصر خليفة وحسن عبدالله جوهر، "صنع القرار في دولة الكويت جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٩، ص٤٨.